الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي

حول مشروع القانون المتعلق بتنقيح القانون عدد 19 لسنة 2008 المؤرخ في 25 فيفري 2008 والمتعلق بالتعليم العالي

عدد2017/15

رئيس اللجنة: طارق البراق

نائب رئيس اللجنة: ليلى الوسلاتي بوصلاح

مقررة اللجنة: فاطمة المسدي

المقررة المساعدة: نجلاء السعداوي

المقرر المساعد: لخضر بلهوشات

1 - تقديم عام :

يندرج مشروع القانون المتعلق بتنقيح القانون عدد 19 لسنة 2008 المؤرخ في 25 فيفري 2008 والمتعلق بالتعليم العالي في إتجاه إدخال إختصاص تكويني جديد (وهو إختصاص إدارة الأعمال) مستثنى من نظام "إمد" يؤمنه المعهد العالي للأعمال بتونس إعتبارا لخصوصية التكوين الذي تم إقراره بهذا المعهد منذ إنبعاثه سنة 2010 في إطار دراسة قام بها مكتب الدراسات الأمريكي McKinsey ممولة من البنك العالمي للتنمية حول مستقبل صناعة خارج المنشأ في تونس OFFshoring Industrie en Tunisie. ومن جملة توصيات هذه الدراسة وجوب التدريس في الجامعة التونسية إختصاصات إدارة الأعمال باللغة الأنقليزية . ولهذا الغرض تم إنشاء المعهد ليتبع نظام التدريس الجامعي الأمريكي سواء من حيث مدة التكوين أو من حيث المعايير المعتمدة في التقييم والارتقاء والتخرج والمختلفة عن نظام "إمد" . ويعتبر المؤسسة الجامعية العمومية الوحيدة بالمغرب العربي التي تعتمد هذا النظام .

وباعتبار أن خصوصيات التكوين بالمعهد متميزة ولا يستوعبها نظام "أمد" ، فإن مشروع القانون المعروض يقترح تنقيح الفصل 3 من القانون عدد 19 لسنة 2008 المؤرخ في 25 فيفري 2008 والمتعلق بالتعليم العالي في إتجاه إستثناء الشهادة التي يسندها المعهد العالي للأعمال بتونس بصورة حصرية من مجال تطبيق نظام "إمد" .

مع الإشارة ان إحداث هذه الشهادة سيكون على سبيل تسوية وضعية الطلبة الدارسين بالمعهد الذين لم يتحصلوا على شهاداتهم لغياب الإطار التشريعي الذي يمكنهم من ذلك .

و قد تأسس المعهد العالي للأعمال بمقتضى الأمر عدد 2755 لسنة 2010 المؤرخ في 25 أكتوبر 2010 المتعلق بإحداث مؤسسة تعليم عال وبحث وهو مؤسسة تعليم جامعي تدرّس علوم الاقتصاد باللغة الإنقليزية وتمنح شهادة بكالوريوس إدارة الأعمال للطلبة الذين أتموا أربعة سنوات بنجاح . ويتبع المعهد إدارياً جامعة تونس ويمكن حاملي شهادة

الباكالوريا اختصاص رياضيّات أو علوم تجريبيّة أو علوم الإعلاميّة أو اقتصاد و تصرّف التّرشّح للدّراسة به.

2 – أعمال اللجنة :

تعهدت لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي بمشروع القانون المتعلق بتنقيح القانون عدد 19 لسنة 2008 المؤرخ في 25 فيفري 2008 والمتعلق بالتعليم العالي عدد 2017/15 في اجتماعها المنعقد بتاريخ 02 مارس 2017 ، وقد قررت اللجنة بتاريخ 15 مارس 2017 الإستماع لممثلين عن المعهد العالي للأعمال(TBS) في اجتماعها ليوم الخميس 06 أفريل 2017 لعرض تصور الوزارة حول مشروع القانون المعروض عليها.

وقد عقدت اللجنة جلسة الاستماع المذكورة لممثلين عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وعن المعهد العالي للأعمال حول مشروع القانون المتعلق بتنقيح القانون عدد19 لسنة 2008 المؤرخ في 25 فيفري 2008 والمتعلق بالتعليم العالي حيث أفاد ممثّل الشؤون القانونية بالوزارة أنّ مشروع القانون المعروض على اللجنة يتنزل في إطار تسوية وضعية الطلبة المتخرجين من المعهد منذ سنة 2014 والذين لم يتحصلوا على شهاداتهم نظرا لغياب الإطار التشريعي الذي يمكّن من ذلك، ويقدّر عدد هؤلاء الطلبة المتخرجين من المعهد بـ334 طالبا، حيث تخرّج 88 طالبا كأول دفعة في دورة جوان 2014 ،ثم تخرّج 112 طالبا في دفعة ثانية في دورة جوان 2015 ، أما الدفعة الثالثة للمتخرجين فقد شملت 134 طالبا في دورة جوان 2016 ، كما أوضح أنّ إحداث شهادة البكالوريوس في الأعمال سيمكّن من تحصل الطلبة الذين سيتخرجون في نهاية السنة الحالية 2016 - 2017 من شهاداتهم العلمية ، وأكد أنّ إحداث هذه الشهادة له عديد الإيجابيات من بينها خاصة إثراء المنظومة الدراسية حتى لا تكون منغلقة ومنحصرة في نظام "أمد" والأنظمة الخصوصية .

وتولّى مدير المعهد العالي للأعمال تقديم المعهد والتعريف بنظام واختصاصات التدريس به ،حيث بيّن أن المعهد يتبع نظام التدريس الجامعي الأمريكي ويعتمد اللغة الإنقليزية كلغة أساسية في التدريس وهو المؤسسة الجامعية العمومية الوحيدة بالمغرب العربي التي تعتمد هذا النظام.

ويتحصل الطلبة المتخرجون من المعهد العالي للأعمال على شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال بعد تكوينهم لمدة 04 سنوات ويدرس المعهد الإختصاصات التالية :

المحاسبة ، المالية ، تحاليل الأعمال ، التسويق ، تكنولوجيات المعلومات والسياسة الإقتصادية الدولية. علما وأن أغلبية الطلبة الذين يلتحقون بالمعهد هم خريجو المعاهد النموذجية ، حيث أن ثمانين بالمائة من الطلبة تخرجوا من المعاهد النموذجية .

وأضاف السيد مدير المعهد أنّ العديد من الطلبة المتخرجين من المعهد تحصلوا على عقود شغل في الداخل والخارج في غضون 03 أشهر الأولى من التخرج وقد وقع قبول عدد كبير من الطلبة في عدة برامج للتبادل الدراسي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي فضلا عن كون المعهد قد أمضى إتفاقيات شراكة في هذا الإطار مع جامعات من ألمانيا ، أنقلترا، ماليزيا ، قطر و الولايات المتحدة الأمريكية .

كما تحصل العديد من الطلبة على منح ماجستير من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي وتركيا واليابان وكوريا الجنوبية وقطر. هذا بالإضافة إلى تحصل المعهد على كرسي المنظمة العالمية للتجارة بتونس لسنة 2014 والذي يعتبر إنجازا هاما للمعهد وامتياز لتونس يعكس المستوى المتميز للتعليم بهذه المؤسسة .

وأفادت ممثلة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أنه من بين 17 منحة جامعية تمنحها الولايات المتحدة الأمريكية للطلبة التونسيين هناك 14 منحة جامعية يتحصل عليها طلبة المعهد العالي للأعمال نظرا لجودة التعليم بهذه المؤسسة وكفاءة الطلبة .

وقد لاحظ عدد من أعضاء اللجنة تأخّرا واضحا وبطئا ملموسا في عرض مشروع القانون محل التداول على مجلس نواب الشعب لحل مشكل هؤلاء الطلبة الذين لم يتمكنوا من الحصول على شهاداتهم العلمية منذ سنة 2014 ،معتبرين أنه كان من الأحرى على سلطة الإشراف وضع إطار تشريعي يضمن لهؤلاء الطلبة الحصول على شهاداتهم في التخرج قبل إحداث هذا المعهد .

وتساءل عدد آخر من النواب حول مدى انسجام نظام التدريس بالمعهد العالي للأعمال مع نظام البرنامج الوطني للتعليم التونسي مشددين على ضرورة احترام معايير وقيم التعليم التونسية .

واعتبر أعضاء من اللجنة أن تجربة نظام "إمد" أثبتت فشلها وعجزها على الإرتقاء بمستوى التعليم وضمان إدماج خريجي التعليم العالي في سوق الشغل ، منبهين إلى ضرورة مراجعة منظومة التعليم العالي .

وبينما ثمّن البعض تجربة هذا المعهد ودعوا إلى تعميمها والنسج على منوالها ، دعا البعض الأخر إلى احترام مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الطلبة الدارسين بمختلف الجامعات ومؤسسات التعليم العالي وتجنب تعميق الفوارق في نظام التعليم، خصوصا فيما يتعلق بإسناد المنح الجامعية .

وفي الحصة المسائية لجلسة يوم 06 أفريل 2017 ، ناقشت اللجنة مشروع القانون فصلا فصلا حيث لم تقدم أي تعديلات باستثناء مقترح وحيد متعلق بحذف عبارة " في إدارة الأعمال " الواردة بالسطر الثاني من الفصل الثالث والإكتفاء بالتنصيص على شهادة البكالوريوس فقط حتى لا تقتصر شهادة البكالوريوس على إدارة الأعمال فحسب بل لتشمل إختصاصات أخرى . إلا أن هذا المقترح قوبل بالرفض باعتبار أن الغاية من سنّ هذا المشروع هو إحداث شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال، بالتالي لابد من التنصيص بصريح العبارة على تسمية الشهادة العلمية المذكورة حتى لايتم افراغ القانون من هدفه ومحتواه .

و قد تم التصويت بالموافقة على كل من العنوان و الفصل الأول و الفصل الثاني من مشروع القانون في صيغتهم الأصلية بإجماع أعضاء اللجنة الحاضرين ، وحظي مشروع القانون برمته على موافقة أعضاء اللجنة بالإجماع في صيغته الأصلية .

وفي جلسة يوم 12 أفريل 2017 إطلعت اللجنة على التقرير المتعلق بمشروع القانون المعروض والمتعلق بتنقيح القانون عدد 19 لسنة 2008 المؤرخ في 25 فيفري 2008 والمتعلق بالتعليم العالي ، وصادقت عليه بإجماع أعضائها الحاضرين .

3 - قرار اللجنة :

قررت لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي الموافقة على مشروع القانون المتعلق بتنقيح القانون عدد 19 لسنة 2008 المؤرخ في 25 فيفري 2008 والمتعلق بالتعليم العالي في صيغته الأصلية بإجماع أعضائها الحاصرين ، وهي توصي الجلسة العامة بالمصادقة عليه .

رئيس اللجنة

طارق البراق

مقررة اللجنة

فاطمة المسدي

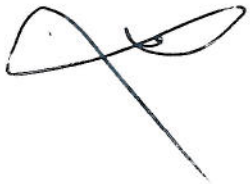

مشروع قانون

يتعلق بتنقيح القانون عدد 19 لسنة 2008 المؤرخ في 25 فيفري 2008 والمتعلق بالتعليم العالي

الفصل الأول :

تلغى أحكام الفقرة الثانية من الفصل 3 من القانون عدد 19 **لسنة 2008 المؤرخ في 25 فيفري 2008 والمتعلق بالتعليم العالي** وتعوّض بالأحكام التالية :

الفصل 3 : (فقرة ثانية جديدة)

يتم تنظيم دراسات الهندسة والهندسة المعمارية **والطب وطب الأسنان والصيدلة والطب البيطري والبكالوريوس في إدارة الأعمال** طبقا لخصوصيات هذا التكوين **ومع مراعاة المعايير الدولية المعتمدة .**

الفصل 2 :

تنطبق الأحكام المتعلقة بدراسات البكالوريوس **في إدارة الأعمال المنصوص عليها بالفقرة الثانية من الفصل 3 من القانون عدد** 19 لسنة 2008 المؤرخ في 25 **فيفري 2008 والمتعلق بالتعليم العالي بداية من السنة الجامعية** 2010-2011 .